التجاوب مع متطلبات العصر عبر تطوير برامج الحقول المتداخلة في العلوم الاجتماعية: تجربة برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

مضر قسيس[1]

الملخص

تشكل الورقة محاولة للإجابة عن السؤال: إلى أي مدى يمكن للبرامج متداخلة الحقول تمكين التعليم العالي من تحقيق قفزة نوعية؟ وما هي الشروط الضرورية لذلك؟ وتسترشد الورقة بتجربة برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تأسس كبرنامج متعدد الحقول في جامعة بيرزيت في العام 2000، وعلى وجه التحديد بدراسة حالة إمبيريقية تمت في العام 2007 لخريجي البرنامج. وقد هدفت الدراسة إلى تقييم أثر العملية الدراسية على الخريجين من حيث سلوكهم ومواقفهم الاجتماعية والسياسية والثقافية وكيفية تجسدها في نظرتهم للعالم وفي نمط حياتهم عن طريق فحص التغير الحاصل على واقعهم الاجتماعي، والسياسي، والثقافي ومكانتهم في المجتمع الفلسطيني.

تقوم الدراسة على فرضية أن قدرة البرامج الدراسية على التأثير على الدارسين تشكل معيارا لنجاح هذه البرامج، ولأننا نعتقد بالحاجة الماسة إلى إحداث تغيير وتحديث مجتمعي فإن مهمة فحص الدافعية للتغيير لدى الخريجين تشكل وسيلة للإجابة عن السؤال الذي تعالجه هذه الورقة، وأن فحص مدى مساهمة البرنامج في «تطوير أشخاص متمردين قادرين على اتخاذ دور ناقد لمجتمعهم، والعمل على تغييره» (حشوه 2004، ص. 16) و«شعورهم بالمسؤولية إزاء القضايا العامة (Baber, 1988, p. 174) تشكل العنصر الرئيس في هذه الإجابة. ما تسعى الورقة إلى إثباته هو أن المدخل متعدد الحقول في التعليم الجامعي أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتغيير المجتمعي.

تستخدم الورقة دراسة ميدانية أجريت على خريجي برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، بالإضافة إلى تحليل الاحتياجات المجتمعية وكيفية تلبيتها للتدليل على فرضيتها. فالتغيير المجتمعي مرتبط برؤية للمجتمع ولدور

[1] عضو الهيئة التدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، فلسطين. يحمل شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة موسكو (1992). البريد الإلكتروني: mkassis@birzeit.edu.

الفرد ومكانه فيه، ومن غير الممكن مساندة الطلبة في بناء رؤية شمولية للعالم من خلال برامج تقصر التحليل والرؤية في نطاق حقل معرفي محدد. كما أن هناك حاجة ماسة إلى إيجاد طرق ربط البرامج التعليمية بالممارسات اليومية خارج نطاق اكتساب مهارات العمل.

أولاً: المقدمة

تشكل هذه الورقة محاولة للإجابة عن السؤال: إلى أي مدى يمكن للبرامج متداخلة الحقول تمكين التعليم العالي من تحقيق قفزة نوعية؟ وما هي الشروط الضرورية لذلك؟ ولما كانت قدرة البرامج الدراسية على التأثير على الدارسين بالاتجاه المخطط له تشكل معيارا لنجاح هذه البرامج، ولأننا نشارك أولئك الذين يعتقدون بوجود حاجة ماسة إلى إحداث تغيير وتحديث مجتمعي، وبأن على المثقفين أن يلعبوا دورا مركزيا في هذه العملية، فإن فحص الدافعية للتغيير لدى خريجي البرامج الأكاديمية في العلوم الاجتماعية يشكل وسيلة للإجابة عن السؤال الذي تعالجه هذه الورقة، ذلك لأن نطاق فحص أداء البرامج الجامعية يتعدى الجامعة إلى فحص أداء ومكانة وممارسات الخريجين، ولأن فحص مدى مساهمة البرنامج في «تطوير أشخاص متمردين قادرين على اتخاذ دور ناقد لمجتمعهم، والعمل على تغييره» (حشوه، 2004، ص. 16) و«شعورهم بالمسؤولية إزاء القضايا العامة،» (Baber, 1988, p. 174) يشكل العنصر الرئيس في هذه الإجابة.

وفي الغالب، يقتصر ما يمكن فحصه من مخرجات برنامج أكاديمي لأغراض المساهمة في إحداث تغيير مجتمعي، يقتصر على تطوير القناعة بضرورة لعب دور نشط في المجتمع، وعلى تمكين الخريجين من استخدام المهارات المناسبة للنقد والتحليل، لكي يتمكنوا من تحديد أهدافهم [التغييرية بشكل عقلاني. حيث يتطلب تفعيل القناعة بضرورة إحداث تغيير وجود نظرة نقدية (الصفة الملازمة للمثقف)، وهذه بدورها تشترط القدرة على التجريد. فالنمط السائد (الذي يرمي الساعون إلى التغيير إلى استبداله)، سواء كان نمطا علميا أم نظاما سياسيا، يشكل منظومة غالبا ما تكون قادرة على تصوير نفسها بعبارات وصور تضمن إعادة إنتاجها، بتغييرات محدودة لا تعدو كونها تحسينا لشروط وجود أصحاب المصلحة في بقائها.

إن «إحدى مهام المثقف هي بذل الجهد لتهشيم الآراء المقولبة والمقولات التصغيرية، التي تحدُّ كثيرا من الفكر الإنساني والاتصال الفكري» (سعيد، 1996 – ب، ص. 12-13). ويحتاج الخروج من الحلقة المفرغة المتلخصة في إعادة إنتاج ما هو سائد إلى ما أطلق عليه إدوارد سعيد «المشروعات التي تغذي التحليل النقدي» والتي تتصف «بطبيعة تدخليّة متبادلة (interventionary)، أي أنها تُموقع نفسها، عن سابق وعي ذاتي، عند عقد تقاطعية قابلة للانتقاد في الخطابات النظمية المتواصلة، حيث لا يكتفي أي منها بطرح ما هو أقل من موضوعات جديدة للمعرفة...» (سعيد، 1996 – أ، ص. 54). وقد أشار سعيد إلى أن هذه المهمة تحتاج إلى «مثقفين عضويين» (حسب مفهوم غرامشي الذي صاغه في «دفاتر السجن»)[2]، والذين يتميزون بأنهم «يشاركون في المجتمع بنشاط، أي أنهم يناضلون

[2] هي برامج تحاول دمج عدة حقول معرفية في حقل جديد بخلاف البرامج متعددة الحقول التي تجمع بين عدة حقول

باستمرار لتغيير الآراء وتوسيع الأسواق» بخلاف «المثقفين التقليديين» مثل المعلمين، ورجال الدين، والإداريين «ممن يواصلون أداء العمل نفسه من جيل إلى جيل» (سعيد، 1996 – ب، ص. 22).

الافتراض الثاني الذي نتبناه يكمن في أن المدخل متعدد الحقول في التعليم الجامعي أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتغيير المجتمعي. ويرتبط هذا الافتراض بكون الفاعلين المجتمعيين القادرين على إحداث التغيير، إنما يمكنهم القيام بهذا الدور بسبب استطاعتهم الخروج عن النمطية وعن القوالب الجاهزة، التي «تفرض أشكال هيمنتها الأبرشية المحدودة الأفق» (سعيد، 1996 – أ، ص. 58)، وهي أمور يسهل تحقيقها عبر الرؤى والمداخل متعددة أو متداخلة الحقول حيث من الممكن إبداع (أو ابتداع) مناهج جديدة لدراسة الظواهر وتحليليها، تتعلق بغايات الباحث وليس بموقعه (الذي غالبا ما تحدده تقاليد الحقل الذي ينتمي إليه). بالإضافة إلى ذلك، يقوم هذا الافتراض على قناعة بأن الرؤية الضرورية لوجود القناعة بإمكانية إحداث تغيير يمكن أن تتحقق فقط ضمن رؤية الفاعل الاجتماعي لمكانته في العالم ضمن نظرة إلى العالم (world view) خاصة فيه، تمنحه القدرة على تصور المنطلق الذي سيُقدِم منه على إحداث التغيير، وتحديد هدف عملية التغيير. «فهناك حاجة إلى المزيد من عبور الحدود، وإلى مزيد من نزعة التدخّل في النشاط النُظُمي المتقاطع» (سعيد، 1996 – أ، ص. 58).

الافتراض الثالث يكمن في أن الشراكة بين الطلبة والمدرسين في تحديد معالم البرنامج الدراسي تشكل شرطا ليكون البرنامج رافدا للتغيير المجتمعي. ولا يلغي هذا الافتراض الدور القيادي للمدرسين، ولا يعني بأي حال من الأحوال اللهاث وراء متطلبات السوق (سواء سوق العمل، أو الموضة)، ولكنه يعني تمكين الطلبة من توجيه زاوية النظر في قضايا البحث إلى حيث تقع اهتماماتهم العملية والفردية بحيث يتمكنون من استخدام المساحة الأكاديمية لشحذ الجوانب النقدية والإبداعية في مواقفهم الحياتية.

لقد أدى الوضع الكولونيالي إلى تشويه إرادة الفلسطينيين الذين باتوا مضطرين إلى وضع قضية التحرر الوطني على رأس جدول أولوياتهم على اختلاف مشاربهم واهتماماتهم. وقد خلق هذا الوضع خللا في التوازن بين النواحي المختلفة ذات العلاقة بالبنيان الديمقراطي، فالجوانب الإجرائية من الديمقراطية، والتي ترتبط بشكل مباشر بالسيادة وبشكل الدولة، أصبحت لدى الكثير من الفلسطينيين مطلبا أساسيا يأتي في مرتبة سابقة لمعالجة غياب المساواة والعدالة الاجتماعية كإحدى النتائج المتوخاة من بناء نظام ديمقراطي. ولهذا فسنحاول في هذه الورقة فحص مدى اهتمام الخريجين بالجوانب الاجتماعية الاقتصادية للحياة الديمقراطية لأن ذلك، من وجهة نظرنا، يعبر عن تغير مقارنة بالنمط السائد، ويشكل موقفا أكثر تعقيدا وتجريدا في الوضع الفلسطيني الراهن. فمن جهة يعني الاهتمام بجوانب العدالة الاجتماعية ابتعادا عن سيكولوجية الضحية، وعن سيكولوجية اليأس، التي أسست لها الحالة الكولونيالية على مدى عقود. كما أن هذا الاهتمام يعكس قدرة خريجي البرنامج على

معرفية في عملية التدريس مع الحفاظ على استقلاليتها من حيث المنهج والحدود. تعتبر البرامج متداخلة الحقول محاولة للتجاوب مع نشوء احتياجات علمية ومهنية ومجتمعية جديدة نسبيا لا تتفاعل معها الحقول المعرفية الكلاسيكية، أو لتجاوز إشكالية وجود مجالات معرفية وعملية تتعامل معها حقول مختلفة. ويعتبر تعليم حقوق الإنسان على سبيل المثال نموذجا لحقل معرفي له مداخل في حقول عديدة من بينها القانون، والفلسفة، والعلوم السياسية، والتربية. كما يحتاج التعمق فيه إلى إلمام بقضايا تعالجها حقولاً أخرى كالاقتصاد، والعلاقات الدولية، وعلوم البيئة، وغيرها. وتتمتع البرامج متعددة الحقوق غالبا بالقدرة على الإفادة من المهنيين (غير الأكاديميين) في عمليات التدريس والبحث وفي تصميم البرامج، وتتجه نحو قدر أكبر من التفاعل مع المجتمع مقارنة بالبرامج المبنية على حقول معرفية منفردة.

رؤية الخطوة التالية لعملية التحرر على الأجندة الوطنية التي فرضتها الحالة الكولونيالية. فبينما تبقى المفاضلة بين «فوضى النضال» و«نظام الدولة» لصالح الأولى، تصبح القدرة على التأمل في «نظام الدولة» أمرا يحتاج إلى رؤية قادرة على التجرد عن واقع المعركة الآنية بحيث يتم تخيل عملية البناء إبان الانشغال في عمليات الهدم.

ثانياً: المنهجية

1. الحالة المدروسة

لفحص الدافعية والقدرة على المساهمة في إحداث تغيير بما يتناسب مع الافتراضات المدرجة أعلاه، بالإمكان استخدام مبينات متعلقة بالرغبة في التغيير، والقناعة بضرورة إحداث تغيير، والانخراط في عمل يهدف إلى إحداث تغيير. وكذلك مبينات تتعلق بالتفكير النقدي، وبالقدرة على التجريد، وامتلاك المهارات التحليلية.

تفحص هذه الورقة الموضوع باستخدام حالة محددة، وتسترشد بتجربة برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان (البرنامج) الذي تأسس كبرنامج متداخل الحقول في جامعة بيرزيت في العام 2000. وعلى وجه التحديد، تسترشد الورقة بدراسة إمبيريقية أجريت في العام 2007 واستهدفت خريجي البرنامج، حيث سعت إلى تقييم أثر العملية الدراسية (impact assessment) على الخريجين من حيث سلوكهم ومواقفهم الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكيفية تجَسُّدها في نظرتهم إلى العالم وفي نمط حياتهم[3].

تأسس برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في العام 1999 لسد الحاجة إلى كوادر وطنية واعية تعمل في الحيز العام، وعلى وجه التحديد في مجالات التعليم، وفي المنظمات الأهلية، وفي أجهزة حفظ النظام، في مرحلة كان فيها المجتمع الفلسطيني يأمل بالنجاح في بناء مؤسسات وطنية فلسطينية استعدادا لقيام دولة.

صمم البرنامج ليجمع بين الديمقراطية وحقوق الإنسان في برنامج واحد متداخل الحقول (interdisciplinary)، يكون وسطيا ما بين برنامج ماجستير بحثي (هدفه الأساس تكوين كوادر أكاديمية وبحثية)، وبرنامج ماجستير «تنفيذي» (هدفه الأساس رفد المؤسسات بكوادر عاملة مؤهلة ونشطة). وللجمع بين شقي البرنامج (الديمقراطية وحقوق الإنسان)، وتوجهيه (البحثي والتنفيذي)، جاء تصميم البرنامج ليعالج القضايا الرئيسية التي تتصدر جدول أعمال المهتمين بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم المعاصر، بالإضافة إلى التركيز على الجوانب التي احتلت أهمية خاصة في فلسطين في تلك الأيام، فتجد في المنهاج تركيزا على قضايا الحرية في جوانبها ومظاهرها المختلفة، والانتخابات، والانتقالية، والثقافة السياسية، والتربية، والمواطنة، والعدالة الاجتماعية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، ونقد الفكر الديمقراطي، ونقد استخدامات/سوء استخدام السياسية الكولونيالية الجديدة لقضايا حقوق الإنسان.

[3] لقد سبق وقام المؤلف بعرض نتائج هذا البحث الأمبيريقي من منظور آخر في ورقته بعنوان «أثر تعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان على طبيعة الانخراط في الحياة السياسية» في السيد (محرر) (2009، ص. ص. 209–298).

ويبدو جليا في المنهاج البعد العربي من خلال تخصيص مساقات تعالج واقع الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، ودراسة الأنظمة الدستورية العربية من وجهة حمايتها لمبادئ حقوق الإنسان وطبيعة الأنظمة السياسية التي تؤسسها، وما إلى ذلك.

لتفعيل الجانب البحثي، صممت في البرنامج توجهات لتشجيع الطلبة على القيام بالأبحاث والانخراط في برامج تعاون مع جامعات أخرى. أما لتفعيل الجانب التنفيذي فقد صممت إلى جانب البرنامج، وحدة للتواصل مع المجتمع كان الهدف الرئيسي منها التفاعل مع المؤسسات والأشخاص المحوريين في عملية بناء النظام السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان وصونها، ليتسنى للطلبة الاطلاع على الجانب العملي والممارسة اليومية للقضايا التي يتعرضون لها خلال العملية التعليمية. وكان جدول أعمال وحدة التواصل زاخرا وأهدافها طموحة، فإلى جانب إبقاء الطلبة على اتصال مع الواقع اليومي، كان المتوقع أن اتصال الطلبة بمؤسسات المجتمع المدني سيحسن فرص عملهم عند التخرج، واتصالهم بالشخصيات السياسية سيشحذ لديهم مهارات تشكيل مجموعات الضغط والتغيير والتشبيك، وما شابه، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تعزيز النقاش داخل الصف، وربط النظري بالعملي، والاهتمام بالقضايا اليومية ومعالجتها نظريا وتحليلها، واستخدامها كمواضيع للأوراق البحثية التي يقدمها الطلبة كجزء من المتطلبات. ومن جانب آخر كانت هذه المواضيع، بعد مرورها في اختبارات النقاش الفعلي يمكن أن تشكل جزءا هاما من آليات تحديد المشاريع البحثية التي يجب أن يقوم بها البرنامج في آلية يشترك فيها الأساتذة والطلبة في العمل البحثي لتشجيع الشق البحثي من البرنامج.

وكان أحد الدوافع وراء هذا التصميم الطموح للبرنامج هو إدراك الحاجة لتطوير الكادر الأكاديمي القائم على البرنامج من ناحية خلق مجموعة من الأساتذة الذين سيتمكنون من الإيفاء بمتطلبات برنامج متداخل الحقول بدلا من برنامج متعدد الحقول. فالرؤية كانت تقوم على تطوير حقل بحثي جديد في الجامعة عوضا عن اتباع منهج «من كل قطر أغنية» يقدمها أساتذة الحقول المختلفة التي يشكل البرنامج تقاطعا لها: الفلسفة، والحقوق، والعلوم السياسية، والتربية، وعلم الاجتماع، والاقتصاد.

2. المبيّنات

سيكون الموضوعان الرئيسيان اللذان سنضعهما نصب أعيننا في البحث هما: أولا، النظرة إلى العالم (world view)[4] بالمعنى الواسع للمفهوم؛ وثانيا، الانخراط السياسي (political involvement)، ويفهم على أنه القيام بأعمال يفترض أن من شأنها المساهمة في إحداث تغيير ذي طابع سياسي. ومن الأمثلة على نشاطات من هذا النوع الاشتراك في المظاهرات، والاهتمام بالدوريات والصحف، ومتابعة الأحداث السياسية، والتصويت في الانتخابات العامة (Katz, et al., 2001, p. 412). ويضاف إلى هذين الموضوعين معايير أخرى من مثل النظرة النقدية، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والحيز العام.

[4] لما كان هذا المصطلح غير شائع التداول في اللغة العربية، فقد جرت قراءة تعريف له في استمارة البحث: مفهوم يعبر عن رؤية الفرد للوجود، ولمجموع الأمور المحيطة به من قريب أو من بعيد، ورؤيته للحاضر والمستقبل، وغالبا ما يعبر عنها من خلال: الأيدولوجيا، الإيمان والتدين (أو عدمه)، التفاؤل والتشاؤم، القناعة المطلقة بالحريات، المنظومة القيمية (النظرة إلى الأخلاق، والقانون، والعادات والتقاليد)، النظرة العلمية القائمة على العلاقات السببية.

وبسبب طبيعة الحالة الدراسية، والقيود التي تفرضها المعطيات المستخدمة، فسوف نستخدم قضية الديمقراطية، والنزوع نحوها (السعي نحو التحول الديمقراطي)، كمثال مدلل على الرغبة في إحداث تغيير. وفي هذا السياق سيعتبر انخراط الخريجين في الحياة السياسية، وفي العمل الأهلي، واهتمامهم بالنشاط المجتمعي والحيز العام، وأية أمور أخرى تمكنهم من المساهمة في إحداث تغيير يجسد مبادئ الديمقراطية مؤشرات على نجاح البرنامج في المساهمة في تشكيل «مثقف».

3. المستجوبون

بلغ عدد خريجي البرنامج حين إجراء البحث الميداني في شباط (فبراير) 2007 سبعة وسبعين خريجا وخريجة التحقوا بالبرنامج بين الأعوام 2000 و 2004، وتخرجوا بين الأعوام 2002 و 2007. وكانت نسبة الذكور بينهم 58%. تمكنت مساعدة البحث والباحثة الميدانية من إجراء مقابلات مع 49 منهم. تراوحت أعمار المستجوبين بين 24 – 52 عاما، وكان متوسط الأعمار 34 عاما، وشكل الذكور بين المستجوبين 54%، التحقوا بالبرنامج بين الأعوام 2000 و 2004، وأنهوا متطلبات التخرج بين الأعوام 2002 و 2007، وقضوا في البرنامج بالمتوسط حوالى 3 سنوات. يسكن 69% من المستجوبين في المدن، و27% في القرى، و4% في مخيمات لاجئين. ويتراوح دخل 76% منهم بين 500 – 1400 دولار أمريكي، بينما يقل دخل 4% منهم عن 500 دولار، ويزيد دخل 20% منهم عن 1400 دولار. وكان هؤلاء الطلبة قد حصلوا على درجة البكالوريوس (الليسانس) في تخصصات مختلفة: العلوم الاجتماعية (العلوم السياسية، التاريخ، الاقتصاد، الجغرافيا، علم الاجتماع، والصحافة) – 41%؛ علم النفس، والتربية والخدمة الاجتماعية – 18%؛ اللغات – 20%؛ الشريعة والدراسات الإسلامية – 4%؛ إدارة الأعمال – 2%؛ الحقوق – 10%؛ والعلوم – 4%.

يتوزع عمل المستجوبين على القطاعات الثلاثة: القطاع العام – 33%؛ القطاع الأهلي – 36%؛ والقطاع الخاص 31%.

إن طبيعة الملتحقين بالبرنامج، من حيث أعمارهم، ومكانتهم الاجتماعية، وقدرتهم على التنافس، ورغبتهم في المبادرة، بدليل إقدامهم على الالتحاق بهذا البرنامج، تشكل رصيدا إيجابيا لديهم فيما يتعلق بقدرتهم على الإسهام في إحداث تغيير مجتمعي، أو على الأقل لعب دور نشط في صوغ الحياة الاجتماعية السياسية. ويتصدر العوامل التي تعزز هذا الرصيد امتلاكهم لتوجه مدرك معبر عن رغبتهم في إحداث التغيير. فقد عبر 67% من المستجوبين عن أن وجود اهتمام أصيل لديهم بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان هو أهم سبب دفعهم للالتحاق بالبرنامج.

تجدر الإشارة هنا إلى أن خصوصية الخريجين من حيث كونهم رازحين تحت الاحتلال، ومن حيث كونهم ذوات فاعلة في نظام سياسي «قيد التشكيل»، يفرض على نتائج البحث محددات إضافية لا بأس بوجودها كونها تشكل، بالإضافة إلى النزوع نحو الديمقراطية، نزوعا نحو الحرية لا يقل أهمية أو دلالة عن الأول. بيد أنه من الضروري التذكير هنا إلى أن الجو العام (المقاوم) في فلسطين يجعل دلالة النزوع نحو التحرر كنتاج للعملية التعليمية محدودة جدا، وأن تغير النظرة إلى المقاومة ووسائلها، وأهدافها المدركة، وإدراك القيود التي تفرضها الحالة الكولونيالية، تشكل دلالة أفضل على أثر عملية التعليم على المتعلمين. ولهذا السبب، فإن تحليل مواقف الخريجين من الحالة الكولونيالية وسبل تفكيكها سيشكل أحد محاور اهتمام هذه الورقة بالإضافة إلى المحورين المذكورين أعلاه.

4. البحث الميداني

تم تصميم استمارة بحثية لإجراء مقابلات عبر الهاتف، استغرقت في المعدل خمسة وأربعين دقيقة، مع خريجي البرنامج. وانقسمت هذه الاستمارة إلى عدة أقسام بحيث تطرقت إلى الحيزين الخاص (بمكوناته الشخصية، والعائلية، والمحيط الاجتماعي المباشر) والعام (الحياة السياسية والعمل الأهلي)، وإلى الحيز المهني.

وتطرقت الاستمارة بالإضافة إلى بيانات أساسية حول الخريجين، إلى المعرفة، والمهارات، والقيم، والممارسات لدى الخريجين، وحاولت استكشاف أولوياتهم عن طريق طرح أسئلة حول أهمية مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقضايا التطور السياسي، مستخدمة بشكل رئيسي سلم إجابة من أربع درجات (مهم جدا، مهم، قليل الأهمية، غير مهم بتاتا).

إن المنهجية التي تعاملت معها الاستمارة كانت تكمن بشكل أساسي في المقارنة بين أوضاع ونظرات الخريجين قبل وبعد دخول البرنامج، وذلك لتلافي الصعوبات المنهجية التي كانت ستنجم عن الحاجة إلى وجود مجموعات ضبط (control groups) فيما لو اتخذ البحث منحى آخر.

فمن الأمور التي تؤخذ عادة في الحسبان في دراسات مشابهة، الحالة الاقتصادية لعائلة الخريج، والوضع العائلي، والبيئة والخلفية الاجتماعية والطبقية، فهذه أمور تربطها بالاهتمام بالقضايا السياسية والانخراط السياسي علاقة مثبتة. كما من المعروف أن التعليم بشتى أشكاله ينمي الانخراط السياسي، وعادة ما تؤخذ في هذه الدراسات مجموعات من برامج أخرى للتأكد من تأثير هذا البرنامج بعينه، إلا أن الاستمارة الراهنة لا تتسع لفحص هذه الجوانب كافة، كما أن حجم المجموعة قيد الدراسة لا يسمح بتحليل مثل هذه المعطيات إحصائيا. أضف إلى ذلك أن للانخراط السياسي خصوصية كبيرة في فلسطين تعبر عن نفسها في مظاهر متناقضة، ليس أقلها أهمية تزايد اللامبالاة السياسية في المجتمع بشكل عام. لهذه الأسباب، قررنا افتراض وجود هذه المؤثرات كافة، وجرى التركيز على أمرين لاكتشاف ميزات هذا البرنامج بحد ذاته: الأول هو دراسة التغير الحاصل على نفس الأشخاص لتحييد عوامل البيئة والخلفية، ومن ثم سؤال الخريجين حول تقديرهم لدور البرنامج في إحداث التغيير إذا وجد؛ والثاني، هو فحص موضوع التفكير النقدي، وذلك بعد أن اتضح من مقابلات مع ملتحقين بالبرنامج من غير الخريجين، ومع طلبة برامج أخرى درسوا مساقات في البرنامج، وبعد أن برز هذا الموضوع بشكل جلي في مجموعة مركزة أثناء عملية إعداد الاستمارة، اتضح أن ما يميز هذا البرنامج عن برامج أخرى، من وجهة نظر الطلبة هو قوة مركب التفكير النقدي فيه.

ولما كان التفكير النقدي معبرا بشكل كبير عن الرغبة في إحداث التغيير، قبلنا بالافتراض أن فحص أثر البرنامج على طلبته من هذه الزاوية يعبر بدرجة معقولة عن الأثر الذي نتقصاه من خلال الاستمارة. وبالإضافة إلى الاستمارة البحثية، فقد شارك عدد من طلاب البرنامج غير الخريجين في لقاءات مختلفة هدفت إلى استكشاف أسباب التحاقهم بالبرنامج وإلى فحص بعض نتائج البحث الميداني مع الخريجين لأغراض المقارنة، كما جرت مقابلة طلبة من برامج أخرى درسوا مساقات في البرنامج لأغراض المقارنة أيضاً.

تم تخصيص أحد أقسام الاستبيان لإتاحة المجال للخريجين، من خلال الإجابة عن أسئلة مفتوحة، لتقييم البرنامج وإبداء الملاحظات إزائه.

من الضروري، في سياق الحديث عن منهجية البحث، الإشارة إلى عدم حيادية المؤلف إزاء البرنامج،

فهو أحد مؤسسي البرنامج، وعضو لجنة إدارة البرنامج منذ تأسيسه حتى الآن، وعلى الرغم من قناعتي الشخصية بحيادي البحثي، بيد أني أعتقد أنه يقع على عاتق القارئ أخذ انحياز المؤلف بعين الاعتبار.

ثالثاً: البحث الميداني

قبل الخوض في تفاصيل نتائج البحث، من المناسب تفحص بعض المعطيات التي وردت في الإجابات عن أسئلة الاستمارة التي يمكن أن تلقي بعض الضوء على فرضيات هذه الورقة وبعض القيود التي تم التطرق إليها أعلاه. فقد تكررت في الإجابات بعض الملاحظات، وكان من بينها الإعراب عن الشعور بوجود نقص في التوازن بين الجانبين النظري والعملي (التطبيقي) في البرنامج، كذلك النقص في الربط بين الجانبين. وقد رافقت هذه الملاحظة ملاحظات شبيهة من قبيل افتقار البرنامج إلى عناصر تطبيقية (practicum)، أو الإشارة إلى ضرورة ترتيب انخراط الطلبة في تدريب عملي (internships) يركز على كسب وشحذ المهارات العملية، كما الإشارة إلى النقص في الزيارات الميدانية.

وأعتقد أن هذه الملاحظات تشير إلى ثلاثة أمور ذات علاقة بموضوعنا، أولها وأهمهما الرغبة في الفعل (النشاط)، والشعور بعدم كفاية المعرفة غير المطبقة (التغيير)؛ وثانيها وجود نقص في بنية البرنامج يجدر تداركه (وهذا أمر يخرج عن نطاق اهتمام هذه الورقة)؛ وثالثها عدم اقتناع الخريجين بأهمية ومكانة التجرد (وهو أمر ستتكرر الإشارة إليه كما سنرى).

وقد جرى التأكيد في سياق الإجابات عن أسئلة أخرى على الشعور بالحاجة إلى المهارات العملية، فقد أعرب الخريجون عن شعورهم بأن البرنامج ترك لديهم أثرا أكبر في مجال المهارات البحثية (حصل على علامة 78)[5]، ومن ثم الفهم النظري (74)، يلي ذلك التحليل السياسي (68)، ومن ثم المهارات العملية (50). والجدير بالملاحظة هنا أن المهارات البحثية هي في الواقع مهارات عملية بالنسبة للأشخاص الذين ينوون العمل في المجال الأكاديمي. أما الآخرين، الذين يمتلكون توجها إلى خارج المؤسسة الأكاديمية، فيشعرون بالحاجة إلى زاد تطبيقي.

تجدر الإشارة إلى إدراك الخريجين للعناصر الأهم التي يتوخاها البرنامج متداخل الحقول كمخرجات. على وجه التحديد أشار 63% من الخريجين أنهم سيعيدون الالتحاق بالبرنامج فيما لو كان هدفهم تحفيز المنهج النقدي لديهم، وقد أعربوا عن كون أكثر الجوانب أهمية في تحفيز المنهج النقدي هو نوعية المساقات ومحتواها (حصل على علامة 94)، ومن ثم حرية النقاش والجدل في الصف (93)، تليها كفاءة الهيئة التدريسية (90)، ثم شخصية أستاذ/ة المساق (85)، وأسلوب التدريس (83)، ثم إدارة البرنامج (80)، وفي النهاية العلامات (56).

[5] يستخدم التحليل علامات لكل مؤشر بحيث تتشكل العلامة كما يلي: العلامة = (نسبة المجيبين بأن موضوع السؤال مهم جدا × 100) + (نسبة المجيبين بأن موضوع السؤال مهم × 67) + (نسبة المجيبين بأن موضوع السؤال قليل الأهمية × 33)

1. محدودية القدرة على التنظير

وفي الوقت الذي يبدو فيه الأمران الأولان (المتعلقان بالرغبة في الفعل، والرغبة في إحداث تغيرات على بنية البرنامج) جليين، فإن الثالث (المتعلق بالتجريد والتنظير) يشير، بالارتباط بنقاشات أخرى مع الخريجين، إلى أن الثقة بالقدرة على «التنظير» محدودة. وهكذا نجد أن الدوافع للتغيير متوفرة، والرغبة متوفرة، ولكن الرؤية غير واضحة. فرغم اعتقاد الخريجين بامتلاكهم (من خلال دراستهم في البرنامج) للمهارات البحثية أكثر من أمور أخرى، فإنهم لا يشعرون بقوة بأن العمل البحثي يمكن أن يشكل ممارسة عملية. هذا رغم أن عددا لا بأس به منهم يعمل في مجال البحث بشكل أو بآخر. يشار إلى أن نسبة العاملين بين الخريجين 98% (دون بطالة، حيث غير العاملين اختاروا ذلك) ويتوزع عملهم على مهن مختلفة: تربويون – 17%؛ عاملون في الإدارة التربوية – 10%؛ إداريون – 15%؛ إعلام وعلاقات عامة – 17%؛ باحثون ومحللو معلومات – 10%؛ باحثون ميدانيون، وعاملون في الخدمة الاجتماعية – 8%؛ ومساندون لسياسيين (مساعد لشخصية سياسية) – 8%؛ عاملون في أجهزة الأمن – 6%؛ يمتهنون المحاماة – 4%؛ في المهن الحرة – 4%؛ وغير ذلك (بما في ذلك عضوية المجلس التشريعي الفلسطيني) 4%.

وأعتقد أن الافتقار إلى رؤية واضحة، هي ما يخلق هذا الشعور بعدم الجدوى رغم وجود السبل للعمل. وتتجلى قضية الرؤية مرة أخرى في الملاحظات التي أبداها الخريجون حول الحاجة إلى تعميق الشراكة بين الطلبة والأساتذة، وضرورة وجود منتديات للنقاش، وورش عمل. يشار إلى أن البرنامج يوفر درجة من الشراكة أكثر من غيره من البرامج في الجامعة، وفي جامعات فلسطينية أخرى. فقد أعرب 55% من الخريجين عن أنهم شاركوا بطريقة أو بأخرى في نقاش محتوى وطبيعة تقديم البرنامج في الجامعة. وأشار 67% من هؤلاء أنهم قاموا بذلك من خلال الاجتماعات الدورية بين البرنامج والطلبة، فيما أعرب 30% منهم عن أنهم قاموا بذلك من خلال نقاشاتهم مع أساتذة البرنامج، و26% من خلال إدارة البرنامج، و11% من خلال التقييم عبر البوابة الإلكترونية للجامعة.

ويصعب إيجاد تفسير لتكرار الملاحظات حول الشراكة غير التفاوت في لعب دور نشط في هذه الشراكة من قبل الطلبة أنفسهم، من جهة، وعدم اكتفائهم بما هو متاح من جهة أخرى. وفي كل الأحوال، فإن الرغبة في المساهمة في صوغ البرنامج من قبل الطلبة يعكس قناعة بالقدرة على الفعل، ويعكس النجاح في الابتعاد عن الطابع التلقيني لعملية التدريس، وقناعة الطلاب بهذا المنهج.

2. مثقف «عضوي تقليدي»؟

وبخلاف النظرة التي تجعل المثقف إما عضويا أو تقليديا، يعتقد خريجو البرنامج أن بالإمكان لعب دور المثقف العضوي ضمن الدور التقليدي. فقد أشار 37% من الخريجين بأن هناك أثرا قويا جدا لدراستهم في البرنامج لديهم في عملهم، بينما اعتبر 53% هذا الأثر قويا، واعتبره 8% ضعيفا، واعتبر 2% من الخريجين بأن لا أثر من هذا القبيل. وعلى سبيل المثال، فقد أشار 94% من الخريجين إلى أنهم سبق وأثاروا موضوع حقوق إنسان في مكان عملهم. ومن جهة أخرى أشار 29% من الخريجين إلى تغير مهماتهم و/أو مسؤولياتهم الوظيفية بعد التخرج، من بينهم 86% يعتقدون أن هذا التغير مرتبط بالتحاقهم بالبرنامج، واعتقد 92% من هؤلاء أنه تغير مرتبط بمحتوى البرنامج.

وتتلخص إمكانية الجمع بين السمتين «المتناقضتين» في القناعة بإمكانية لعب دور محدود في مجال إحداث التغيير، وهو أمر لا يمكن تخيله إلاّ في سياق إدراك قوي لتوزيع لأدوار في المجتمع، والقبول بهذا التوزيع. وأعتقد أن ما يفسر هذا «التناقض» هو الجمع بين الاغتراب السياسي الناجم عن الوضع الفلسطيني، والدور الهام الذي يلعبه الشباب المثقف في المؤسسات التي ينتمون إليها ويعملون فيها. فيُقبلون على لعب دور المثقف العضوي في المجتمع المصغر (micro society) الذي يستطيعون التأثير فيه بشكل ملموس، ويكتفون بالدور التقليدي في المجتمع حيث مجال التأثير يبدو أكثر ضيقا إذا ما لم يكن واضحا.

3. امتلاك الخريجين لمقومات الإسهام في إحداث التغيير المجتمعي

من السهل ملاحظة نضوج الخريجين من حيث الجوانب التي تمكنهم من التفاعل مع المجتمع بشكل إيجابي. فقد أعرب 94% من الخريجين عن أن التحاقهم بالبرنامج قد أثر على قدرتهم على تحمل آراء الآخرين المختلفة. كما عبر 96% من الخريجين عن قناعتهم بأن للفرد (أو الأفراد) دورا ملموسا في إحداث التغيير داخل المجتمع.

أ. النظرة إلى العالم ومكانة الخريجين فيه

وفيما يتعلق بتأثير البرنامج على نظرة الخريجين إلى العالم ورؤيتهم لمكانتهم، فقد أعرب 92% من الخريجين عن أن نظرتهم إلى العالم قد تغيرت نتيجة التحاقهم بالبرنامج، وأشار 87% من هؤلاء إلى أن هذا التغير يعكس معرفة مضافة في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما أشار 9% إلى أن هذا التغير يعكس معرفة مضافة في مجال حقوق الإنسان، و4% بأنه يعكس معرفة مضافة في مجال الديمقراطية. وقد أعرب 94% من الخريجين عن أن اهتمامهم بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان قد زاد منذ الفترة التي التحقوا فيها بالبرنامج.

وعند سؤالهم عن طبيعة التغير الحاصل (سؤال مفتوح)، أشار الخريجون إلى تغير في نظرتهم في عدد من المجالات، من بينها:

- الفهم العام، فقد أشار بعض الخريجين إلى أنهم أصبحوا أكثر فهما وإدراكا لما يجري حولهم، وأنهم أدركوا أهمية جوانب معينة من مثل الجانب الاقتصادي لإحداث التغيير، وأنهم أصبحوا أكثر انجذابا للسياسة وللعلاقات الدولية. كما أشار الخريجون إلى أن نظرتهم أصبحت أكثر شمولية، وأكثر وضوحا، وأنه أصبح لديهم رؤية مستقبلية واضحة المعالم.
- العادات والتقاليد، من حيث دورها ومكانتها، مشيرين إلى اقتناعهم بضرورة الموازنة بين العادات والتقاليد من جهة والحريات من جهة أخرى، وضرورة تخلص المجتمع من بعض العادات والتحرر منها، وتمت الإشارة إلى قناعة البعض بوجود إشكالية في العادات والتقاليد تتعلق بحرية المرأة على سبيل المثال، وأشار بعض الخريجين كذلك إلى كونهم أصبحوا يميزون بين القيم الأخلاقية والعادات والتقاليد.
- الحريات والحقوق، مشيرين إلى كونهم أصبحوا أكثر فهما وإيمانا وثقة بقضايا الحريات والحقوق وأكثر ثقة بإمكانية تحقيقها، وأشار أحدهم إلى أنه أدرك «أن الخيار هو بين أن آخذ الحرية بكافة نواحيها وأشكالها، أو أتركها بكافة نواحيها وأشكالها». كما أشار البعض إلى توسع فهمهم لقضايا الحقوق وتعمقه، مشيرين إلى جوانب لم يتنبهوا إليها قبل انخراطهم

بالبرنامج من مثل حقوق الطفل على سبيل المثال، فأشار أحد الخريجين إلى أنه أصبح يلاحظ «التمييز بين الجنسين في مجال العمل،» وأمسى يفهم «معنى الحق في العمل وعلاقة ذلك بالمجتمع ونظرة الأفراد.» وأشار آخر إلى أنه أصبح لديه «إيمان مطلق بالحريات ولكن عن طريق احترام المبدأ وتثبيته بشكل يرتبط بالحق ويحترم التعددية.»

- مكانة الأيديولوجية، والعقلانية والسببية، والتحليل والنقد، فقد أشار البعض إلى فقدان الثقة بالأيديولوجية، وتوجهه نحو تحليل الواقع بصورة علمية، والمنطلق العلمي والعقلاني لتحليل الأمور، وتعزز القدرة على النقد، والابتعاد عن المسلمات، والسعي وراء الحقيقة (التي لم تكتشف بعد) على حد تعبير أحد الخريجين.
- الفرق بين النظري والعملي وبين الواقع والمأمول، فقد أشار الخريجون إلى تعمق إدراكهم للهوة بين الواقع العملي والنظري في تطبيق حقوق الإنسان، وإلى تشاؤمهم إزاء تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في ظل غياب العدالة الدولية والانحياز لصالح القوى العظمى، وإلى وجود خلفية استعمارية وراء القانون الدولي، وبالتالي إدراك ضرورة إحداث تغيير على المستوى العالمي، وعلى المستوى المحلي. كما وردت أكثر من إشارة إلى ضرورة تحسين الإطار القانوني لحماية الحقوق وصونها.
- الدين، أشار البعض إلى خوض نقاش داخلي حول العلاقة بين الدين والحريات، والتمييز بين حرية المعتقد وحرية العقيدة، على سبيل المثال.

هكذا يبدو جليا أن النظرة إلى العالم أصبحت أكثر اتساعا، وبات الخريجون يجدون لزاما على أنفسهم أن يحددوا موقفهم من الأمور الحياتية بطريقة مسؤولة (أي أنهم يشعرون بمسؤوليتهم إزاء مواقفهم ولا يعتقدون بوجوب اتّباع التصورات السائدة أو الاختيار من بينها).

ب. المسؤولية إزاء القضايا العامة وأدوات الاضطلاع بها

إن التعبير عن الشعور بالمسؤولية الشخصية تجاه المجتمع يعتبر العامل الأهم في قدرة الفرد على الاستمرار في العمل من أجل إحداث التغيير، وهناك في نتائج البحث الميداني مؤشرات مشجعة في هذا الصدد، فقد أعرب الخريجون عند سؤالهم حول السبل المختلفة التي يستخدمونها في التعبير عن مواقفهم المتعلقة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، جاء في المرتبة الأولى النقاش مع الآخرين داخل المجتمع المباشر (حصل على علامة 78)، ومن ثم المشاركة في المؤتمرات وورش العمل وإلقاء المحاضرات (69)، ثم الكتابة والنشر (64)، والظهور في وسائل الإعلام (49).

ويعتبر الخريجون أن الطريقة الأنسب لنقل أو تعميم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في البيئة المجتمعية المباشرة تكمن في التوعية والتثقيف (حصلت على علامة 93)، يليها كون الخريج يشكل مثالا حسنا (88)، ومن ثم فرض هذه القيم من خلال القوانين (80).

ج. التوجه النقدي والابتعاد عن الأنماط الشائعة

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن الطلبة تمكنوا من خلال الدراسة من الخروج بتصورات عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مختلفة عن النمط السائد الذي يُروّج له من قبل وسائل الإعلام والمؤسسات العاملة في ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان. فحين سئل الخريجون على سبيل المثال، عن مدى تعبير بعض المفاهيم عن فحوى الديمقراطية جاء فصل السلطات في المرتبة الأولى (حصل على علامة 98)، لكن الانتخابات الدورية جاءت في المرتبة السادسة (88)، وجاء اقتصاد السوق الحر في المرتبة التاسعة

(59)، بينما أتت المساءلة في المرتبة الثانية (95)، والعدالة الاجتماعية والمساواة في المرتبة الثالثة (91)، أما المشاركة في صنع القرار وحرية المعلومات والتعبير فكانتا في المرتبة الرابعة (90)، وتبوأت الحرية الفردية المرتبة السابعة (85)، والمصلحة العامة المرتبة الثامنة (83).

وحين طلب من الخريجين اختيار مفهوم واحد فقط للتعبير عن فحوى الديمقراطية اختار 31% منهم العدالة الاجتماعية والمساواة، و18% فصل السلطات، و14% الانتخابات الدورية، و12% المساءلة، فيما حصلت بقية المفاهيم على نسب تتراوح بين 2% و6%. ويوضح ذلك أن التصور الإجرائي للديمقراطية، والذي أسس له العديد ممن قام الطلبة بقراءة كتبهم ومقالاتهم لم يبدُ مقنعا لهم. فقد أعرب 74% أن اهتمامهم بالديمقراطية ينبع من المجالين السياسي والاجتماعي، بينما أجاب 14% بأن اهتمامهم ينبع من المجال الاجتماعي، و12% بأنه ينبع من المجال السياسي. وذلك على خلاف النمط السائد.

ويمكن ملاحظة الظاهرة نفسها في موقف الخريجين من قضايا حقوق الإنسان، فحين سئلوا عن مدى أهمية بعض مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني جاءت الإجابات لتؤكد أن القضايا المرتبطة بالحالة الكولونيالية تحتل المرتبة الأولى رغم أن الاستطلاع أجري في فترة شهدت تبادل الاتهامات على الصعيد الفلسطيني الداخلي بشكل واسع، فقد جاء الحق في الحياة في المرتبة الأولى (حصل على علامة 98)، وجاءت حماية المدنيين والأسرى والجرحى في المرتبة الثانية (96)، ومنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في المرتبة الثالثة (93). أما المجموعة الثانية فتعلقت بالحقوق الاجتماعية، فجاء الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التعليم في المرتبة الثالثة (93 – نفس العلامة التي حصلت عليها قضايا منع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب). أما المجموعة الثالثة فتعلقت بالحقوق المدنية، فجاءت حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير في المرتبة الخامسة، وكذلك الحرية والأمان (90)، والمحاكمة العادلة ومنع التعذيب في المرتبة السابعة (89). وتلتها الحقوق الاقتصادية، فجاءت المساواة، والحق في العمل وفي أجر متساو لقاء عمل متساو في المرتبة الثامنة (88). أما حماية الحيز الشخصي، وحرية التنقل فجاءت في المرتبة العاشرة (84)، وحرية التنظيم، والحق في الملكية في المرتبة الثانية عشرة (78)، وحرية الزواج دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين للمرأة والرجل في المرتبة الأخيرة (70).

وقد اتضحت قضية الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع هنا بشكل جلي، فعند سؤال الخريجين عن سلم أولوياتهم (الشخصي)، جاء صون الحريات الشخصية في المرتبة الأولى (حصل على علامة 95)، والتحرر الوطني والتعليم في المرتبة الثانية (94)، والمشاركة السياسية في المرتبة الرابعة (88)، والصحة في المرتبة الخامسة (84)، والتحول الديمقراطي في المرتبة السادسة (82)، والدخل في المرتبة السابعة (80). نعتقد أن اختلاف الأولويات ما بين المفاهيمي والتفضيل الشخصي يعبر عن إدراك الحاجات المجتمعية من منطلق المسؤولية الاجتماعية وليس الأنانية الفردية، وهو أمر يشكل أحد المقومات الهامة للنجاح في العمل المجتمعي الذي تحتاجه رسالة التغيير.

وتكتمل الصورة حين نرى التغير في الأولويات بمجرد تذكير الخريجين بالوضع الإشكالي لأهمية الطابع الديمقراطي للنظام الفلسطيني في ظل الاحتلال، فحين طلب منهم تصنيف أهمية عناصر مختلفة في السياق الراهن، احتل التحرر الوطني المرتبة الأولى (حصل على علامة 97)، تلته مكافحة الفساد (93)، من ثم تحسين الاقتصاد (88)، وجاء التحول الديمقراطي في المرتبة الأخيرة (74).

ويشار في هذا السياق إلى أن تقييم ضرورة تلازم عملية التحول الديمقراطي مع عملية التحرر الوطني حصل على علامة 86. ويرى 36% من الخريجين أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، وتلك التي تقوم بها إسرائيل هما على نفس الدرجة من الخطورة.

4. النشاط السياسي الاجتماعي للخريجين

أ. أثر البرنامج على مكانة الخريجين ونشاطهم

يعتبر 84% من الخريجين أن البرنامج منحهم مهارات متميزة بالمقارنة مع زملاء في العمل لم يلتحقوا بالبرنامج، وأن أثر هذه المهارات كان أكثر قوة فيما يتعلق بالمكانة الاجتماعية (حصل على علامة 77)، يليه الأثر على المهنة (73)، ثم على الحياة الشخصية (69)، وفي المرتبة الرابعة يأتي الأثر على النشاط السياسي (61).

وأعلن 63% من الخريجين أن التحاقهم بالبرنامج فتح أمامهم آفاقا واسعة لإحداث تغيير داخل المجتمع، وأجاب 20% منهم بلا رأي أو لا أعرف عن هذا السؤال.

وعبر 84% من الخريجين عن أن البرنامج يساهم في بناء قدرات نظرية وعملية للطلاب والطالبات، وأشار 37% من هؤلاء أن هذه القدرات كمنت في المجال الثقافي، و29% أشاروا إلى أنها كمنت في المجال الاجتماعي، وأشار 12% إلى كونها في المجال المهني، ونسبة مكافئة أشارت إلى أنها كمنت في المجال السياسي. أعرب 10% عن أنها كمنت في أكثر من مجال.

ب. الانخراط في الحياة السياسية

أعلن 39% من الخريجين بأنهم غير منتمين سياسيا، في الوقت الذي أعلن 90% من الخريجين أنهم يشجعون الآخرين على المشاركة السياسية، وأعلن 78% منهم عن أنهم منخرطون في الحياة السياسية، وأن 22% من الذين لا يعتبرون أنفسهم منخرطين في الحياة السياسية يسعون إلى ذلك. وحسب البيانات التي وفرها هذا البحث، فإن 81% من الخريجين شاركوا في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وشارك 79% في الانتخابات الرئاسية، و65% في الانتخابات المحلية.

لقد أعلن 59% من الخريجين عن أنهم منخرطون في مؤسسات طوعية. ومن بين هؤلاء 51% ينتمون إلى منظمات حقوق إنسان، و14% في اتحادات. وأعرب 55% من المنتمين عن أن انتماءهم يأتي من باب التطوع، في حين أن 10% موظفون، و35% ينتمون عن طريق المشاركة المنتظمة في النشاطات. وأعلن 86% من هؤلاء بأنهم يقومون بأعمال طوعية أخرى صنف ثلثها في المجال الحقوقي، و37% منها في المجال الاجتماعي، و23% منها في المجال الثقافي. وأعلن 94% من الخريجين أنهم يشجعون الآخرين على القيام بأعمال طوعية.

رابعاً: الخلاصة

1. ملاحظات عامة

المعطيات التي توفرها نتائج الاستبيان تدعم فرضيات هذه الورقة (المصاغة أعلاه) بدرجات متفاوتة. ويعود السبب في ذلك، بالإضافة إلى القيود البحثية، والمحددات التي أشرنا إليها في بداية الورقة، إلى عدم اكتمال نجاحات البرنامج وطلابه.

إن هذه المعطيات توضح أن بالإمكان المساهمة في خلق نواة تغيير فاعلة في المجتمع عن طريق التعليم العالي، وأن المهارات الضرورية من أجل تفعيل دور الشباب في إحداث تغيير اجتماعي ليست مهارات تكتسب في حقل معرفي واحد، بل هي تكمن في شحذ الشخصية والهمة وتوفير سبل الاقتناع بالقدرة على إحداث تغيير. وقد أوضحت المعطيات أن الوسائل التي تعمل من خلالها المجموعة الخريجة تتسم أولا باعتمادها على الصفات الشخصية للخريجين وليس على تخصصهم.

لقد أوضح هذا البحث، رغم محدوديته، أن مجموعة الخريجين تمتلك تصورا واضحا لتغير الأولويات ضمن المهمات المختلفة لإحداث التغيير (رغم تداخلها). فيأتي التحرير أولا، ثم الحياة الكريمة بما في ذلك الحريات والحالة الاقتصادية، وثم القضايا الإجرائية (رغم إدراك الخريجين لأولية الإجراءات فيما يتعلق بالنظام السياسي). ويدلل ذلك، من وجهة نظري، على وعي بالمسؤولية تجاه المجتمع من جهة، وعلى ضبابية فيما يتعلق بالخطوات الفعلية الواجب اتخاذها من أجل إحداث تغيير، من جهة ثانية. إن إحجام الكثير من الخريجين عن الاهتمام بالتنظير، الأمر الذي يفسر الضبابية التي أشرنا إليها يرتبط بنواقص البرنامج من جهة، وبطبيعته التي يغلب عليها الجانب التنفيذي من جهة ثانية، وبدرجة النضوج الاجتماعي والفكري للخريجين من جهة ثالثة. من الضروري الإشارة بوضوح إلى اضطراب منظومة الأولويات لدى الخريجين. فعلى الرغم من كون الخريجين يدركون جيدا الحاجة إلى التمييز بين الأولويات في السياقات المختلفة، غير أنهم يدركون بلا شك أن من غير الممكن البقاء في حالة انفصام بشأن الأولويات تحدد مواقف مختلفة وفق الحال. ولكني سأجادل في هذه الخاتمة أن الحالة الكولونيالية تؤدي إلى هذا الانفصام بالضرورة، وتخلق حالة من الوعي الزائف كآلية دفاعية إزاء الشعور بعدم القدرة على إحداث تغيير رغم الرغبة، والاستعداد، ووجود الهدف (ووضوحه).

2. نتائج البحث الميداني

في ما يلي تلخيص لما نعتقد أن نتائج البحث الميداني تدعمه من بين فرضيات هذا البحث:

أولا، يمكن بدرجة ما من الثقة القول بأن البرنامج ساهم في إعداد مثقفين عضويين، بمعنى أنه وفر لهم نموذجا للبيئة النقدية التحليلية المقتنعة بإمكانية إحداث تغيير. وتجدر الإشارة إلى محدودية ما حققه البرنامج لدى طلبته من حيث القدرة على التجريد، وهي ضرورية جدا لجمع المهام المختلفة والمتباينة في أجندة عمل واحدة دون الوقوع في شرك «هدم إنجازات الأمس للتمكن من البناء عليها.» ومع ذلك فإن النظر إلى طبيعة الانخراط السياسي للخريجين توضح محدودية النجاح في إعداد مثقفين عضويين، فرغم أن درجة انخراط خريجي البرنامج في الحياة السياسية تفوق المتوسط، بيد أنها تعاني من بعض الإحجام الذي يتميز به المثقفون التقليديون. أما من حيث شعورهم بالشراكة مع مدرسيهم، فيمكن القول بأنهم يشعرون بأنفسهم «طلبة عضويين» في البرنامج.

ثانيا، في مجال النظرة إلى العالم: يمكن أن نستخلص أن البرنامج قد نجح في تعزيز تبني طلبته نظرة إلى العالم تتمثل، بشكل خاص، بأنها نقدية، مرنة، وعقلانية مستنيرة وغير استعلائية.

ثالثا، تشير النتائج التي عرضت أعلاه إلى درجة عالية من انخراط الخريجين في النشاط المجتمعي الهادف إلى التغيير، وأنهم يسعون إلى لعب دور ريادي في المجتمع في مجالات شتى مرتبطة بعملهم، ومهنتهم، وبدورهم كمواطنين، ومناضلين، أي أنهم يشعرون بالمسؤولية إزاء القضايا العامة، وأنهم يستخدمون كامل طيف الأدوات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

رابعا، توضح المعطيات أن المدخل متعدد الحقول وفر للطلبة سياقات إبداعية أوسع بشكل ملموس من تلك التي كان سيوفرها فيما لو نحا المنحى القانوني التقني في الدفاع عن حقوق الإنسان على سبيل المثال. ولا ينتقص هذا بالطبع من أهمية المنحى التقني، وضرورته، بيد أن فرص النشاط المرتبط بمهارات وصفات الأشخاص، تبقى أكثر قابلية للتطويع للمهمات المجتمعية من ذلك النشاط المرتبط بحقل مهني وتقني محدد، ربما شكل نفسه (كحقل القانون) أحد أهم وسائل دفاع النمط السائد عن نفسه.

3. مناقشة

لقد أشرنا أعلاه إلى أن الشعور بالمسؤولية إزاء المجتمع والحيز العام، والعقلانية يشكلان معالم رئيسية لموقف المثقف النشط الذي يسعى إلى إحداث تغيير مجتمعي. بيد أن ضرورة تعاضد هذه الصفات من أجل إحداث التغيير لا يعني أنها متكافئة، ولا يعني أن كلا منها منعزل عن السياقات الاقتصادية الاجتماعية. وفي حالة العالم العربي، الذي ما يزال يرزح تحت وطأة الكولونيالية الجديدة، يجدر إبلاء أهمية خاصة لمفهوم العقلانية والخيار العقلاني (الذي يشكل أحد أكثر التبريرات العقلية انتشارا للخيار الديمقراطي) من حيث معنى ومغزى العقلانية، وشمولية تعريفها الإنساني. فمفهوم العقلانية يرتبط بتراثين حداثيين على وجهي نقيض: أحدهما يتسم بكونه تجسيدا للمركزية الأوروبية وهو قادر على أن يلعب دورا استعماريا جديدا بامتياز فيما إذا تم التعامل معه بشكل غير نقدي (حيث تصبح العقلنة، في نهاية المطاف، مكافئة لليبرالية السوق، ولتبني النمط الاستهلاكي غير العقلاني، ولتغليب ما يطلق عليه «النمط الثقافي القيمي» على مقومات الحياة والنظام السياسي الأخرى، رغم ما يشمله ذلك من دوافع عنصرية في جوهرها)؛ والتراث الثاني الذي يرتبط به مفهوم العقلانية هو تراث الاستنارة حيث يعتبر الرشد (بمعنى القدرة على تحمل المسؤولية) هو المفهوم المركزي للعقلانية التي تصبح، في هذا السياق، متطلبا معرفيا نقديا، لصنع القرار والقبول بالمسؤولية عنه.

وإذا ما قارنا هذا البرنامج متعدد الحقول مع البرامج التقليدية، والتي تكسب الملتحق بها نسقا معرفيا ومهارات محددة، فمن الواضح أن خريجي البرنامج اكتسبوا المهارات (غير النسقية) التي صممها لهم هذا البرنامج من مساعدتهم في الوصول إلى القناعة بضرورة إحداث التغيير، والوصول إلى القناعة بقدرتهم على المساهمة في ذلك، ومساعدتهم في تبني قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحرية بشكل معمق غير سطحي وبدرجة من التعقيد لا يمكن الوصول إليها من منظار حقل واحد. فكيف يمكن تخيل موقف دارس الديمقراطية من منظار العلوم السياسية إذا لم يتطرق إلى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية؟

وبشكل خاص يجدر التأكيد على أهمية عدم إيلاء خريجي البرنامج أهمية مبالغا بها للجوانب السياسية الإجرائية للديمقراطية (وللنظام السياسي عامة)، وهو أمر يمكن اعتباره إنجازا هاما في الحالة الفلسطينية التي تشكل فيها الدولة العتيدة المنتظرة حلما عاما، والتي تلخصت مظاهرها منذ عقد ونصف في شكلها الخارجي (السلطة)، التي بدت جذابة للشباب الطموح بشكل عام.

أما سر الانفصام الذي أشرنا إليه يتلخص في أن أولويات الخريجين، كما عبروا عنها، تعكس، في واقع الأمر، بالإضافة إلى أولوياتهم الذاتية ما فرضه الواقع الكولونيالي الذي يعيشونه. ويبدو جليا أن كل الأولويات تتلاشى أمام الشعور بالحاجة إلى إنهاء مهام التحرر الوطني. ولا يمكننا بناء على معطيات البحث، القول بأن لدى الخريجين تغيرا ملموسا مقارنة بزملائهم خريجي البرامج التقليدية، فيما يتعلق

بالنزوع نحو رؤية مختلفة للمقاومة ووسائلها المختلفة، وأهدافها (رغم أننا لا نستثني ذلك).
ولا يتيسر تفسير ظاهرة طغيان قضايا التحرر الوطني، رغم إدراك الخريجين لواقع تداخل المهمات المختلفة، دون إخضاعها إلى تحليل منطلق من تفكيك البنى الكولونيالية في انعكاسها على وعي أولئك الخاضعين للاستعمار. فهم أسرى واقع كولونيالي أنشأ منظومة متكاملة ومترابطة، تطال الحياة اليومية، والقوانين، والتعليم، والطرقات، والجغرافيا، وفرص العمل، وتنتقل إلى الذوق، وأولويات الحياة، وصولا إلى ما يمكن أن نطلق عليه «احتلال العقل». وتكمن إحدى تجليات احتلال العقل هذا، والذي قلما نلتفت إليه، في نشوء وعي زائف لدى الخاضعين للحالة الكولونيالية، ينشئه أعضاء المجتمع المختلفين بطرق وأشكال مختلفة، تكمن إحداها في محاولة عقلنة المجابهة التي تفقد يوما بعد يوم عقلانيتها (في سياق العقلانية المرتبط بالحداثة الغربية، حيث إن جدواها تصبح أقل وأقل وضوحا)، رغم أنها تمسي كل يوم أكثر تعبيرا عن إنسانية أصحابها (فعدم القدرة على تحمل الكبت والقهر والدوس على الكرامة الإنسانية المرافقة لحالة الاحتلال، تزداد بازدياد هذه الظواهر ومرور مزيد من الزمن عليها).
فالمحتل يعمل بشكل مستمر على تجريد الشعب الخاضع للاحتلال من كل أدوات المقاومة سوى تلك التي تؤدي، عند استعمالها إلى دمار الطرفين، في محاولة من المستعمر إلى رفع ثمن المقاومة إلى حد تفقد معه معناها (أي تصبح غير عقلانية). فيصبح الخاضع للاستعمار أمام خيارين: إما فقدان إنسانيته (كرامته) بقبوله للواقع الكولونيالي، أو اللجوء إلى خيارات لا تبدو للمحلل اليقظ مجدية أو نافعة. ويجد الخاضع لهذا الواقع بفطرته الذكية أن المخرج من هذه المعضلة يكمن في تأسيس وعي جديد يجعل من العمل على قلب الواقع واقعا جديدا. ويشكل ذلك، بالطبع، مخرجا عمليا، وكان سيكون ناجعا لو لم يكن زائفا.
إن مطالعة الفاحص لنتائج البحث الميداني الذي عرضنا له لا بد وأن تثير التساؤل عن أسباب تدني انطباق الحالة القيمية للخريجين مع نشاطهم السياسي والاجتماعي. أعتقد أن هناك تفسيرين محتملين لهذه الظاهرة، ولا أستثني اجتماعهما: الأول يتعلق بالوعي الزائف الذي أشرنا إليه، والذي يشكل تصورا مرجوا عن الواقع، يخلط ما بين الطموحات الكبيرة لشعب يتوق إلى التحرر، واليأس من تكرار الهزيمة؛ والتفسير الثاني يتعلق ببناء مجموعة قيمية وجدت طريقها إلى عقول الشباب الفلسطيني في خضم البحث عن مجال للتفوق على العدو، ووجدت في التفوق الأخلاقي ملاذا.
ختاما، فإننا نعتقد أن الإشكاليات الخاصة بطلبة جامعة بيرزيت ليست مقتصرة عليهم، وحتى تلك المرتبطة بالحالة الكولونيالية، رغم حدتها، ليست فريدة من نوعها، فكل دول «الجنوب» تعاني من تدفق الماضي الكولونيالي إلى الحاضر «الهامشي»، ويعاني شبابها من الاغتراب، والانفصام بالتالي. لذلك فإن البرامج المتعددة الحقول، التي لا تضيف إلى العزلة السياسية الاقتصادية عزلة الحقل، والتي تمكن الخريج من الإبداع بأدواته وليس بأدوات الحقل التي لا يصنعها، تمتلك ميزات إضافية في منظومة التعليم العالي في العالم العربي اليوم.

المراجع

حشوه، ماهر (2004). **التربية الديمقراطية: علم وتعليم الديمقراطية من خلال حالات**. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

سعيد، إدوارد (2006 - أ). **تعقيبات على الاستشراق**. تحرير صبحي حديدي. ترجمة صبحي حديدي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

سعيد، إدوارد (2006 - ب). **صور المثقف**. ترجمة غسان غصن. بيروت: دار النهار.

السيد، مصطفى كامل (محرر) (2009). **التربية الجامعية على حقوق الإنسان والحركة السياسية في الوطن العربي**. شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب. القاهرة.

Baber, Walter F. (1988). *Impact Assessment and Democratic Politics*. Policy Studies Review 8, 172 - 178.

Katz, J. E., R. E. Rice, and P. Aspden (2001). The Internet, 1995 - 2000: Access, Civic Involvement, and Social Interaction. American Behavioral Scientist 45, 405 - 419.